



دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آمليّن الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

فؤاد مخزومي

بيروت في 9-11-2023

دولة رئيس حكومة تصريف الأعمال

الرئيس المكلف السيد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: تقييم حسابات المصارف

يتشرف النائب فؤاد مخزومي بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

لما كان صندوق النقد الدولي قد أعلن بتاريخ 7 نيسان 2022 التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان.

ولما كان قد ورد في نص البيان ما يلي:

- "موافقة البرلمان على تشريع طارئ ملائم لتسوية الأوضاع المصرفية على النحو اللازم لتنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة البنوك والبدء في استعادة صحة القطاع المالي، وهو ما يعدّ عاملاً جوهرياً لدعم النمو.

- الشروع في تقييم أكبر 14 بنكاً، كل على حدة، بمساعدة خارجية من خلال التوقيع على نطاق التكليف مع شركة دولية مرموقة".

ولما كان التقييم المذكور أعلاه موجوداً لدى لجنة الرقابة على المصارف، ويجري تحديثه كل 6 أشهر،

ولما كان البعض قد تحدث عن أن الحكومة رفضت طلب جهات مانحة ترغب بتمويل عملية التقييم المطلوبة من صندوق النقد الدولي؛

لذلك،

نأمل من دولتكم الإجابة عن الآتي:

- لماذا لم تكلف حكومتكم حتى اليوم شركة دولية لمراجعة تقييمات لجنة الرقابة على المصارف، علماً أن الإسراع بعملية تقييم الأصول المصرفية كافة من شأنه تكوين صورة واضحة عن وضعية المصارف بما يسمح بصياغة الخطط المناسبة لإعادة الهيكلة وحماية الودائع؟

- لماذا لا تطالب حكومتكم لجنة الرقابة على المصارف بتسليم التقارير المتعلقة بالتقييم؟

- هل اللجنة هي من تقوم بالتكتم على المعلومات المطلوبة، علماً أن التقارير المصرفية يجب أن تكون متاحة للجميع حفاظاً على الشفافية؟

- في حال كان ما يجري تداوله حول الجهات المانحة صحيحاً، لماذا رفضتم هذا العرض؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الرحمن

النائب فؤاد مصطفى مخزومي